

الغرب والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط

في أعقاب الحرب العالمية الثانية

أ.د/ أحمد الشربيني السيد

كلية الآداب - جامعة القاهرة

ملخص البحث:

اهتمت الدراسة برصد الجهود التي قامت بها المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية لحل مشكلات منطقة الشرق الأوسط الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين مستويات المعيشة لسكانها؛ بإجراء تنمية اقتصادية إقليمية لمنطقة الشرق الأوسط، بعد نجاح مركز تموين الشرق الأوسط في تحقيق اكتفاء ذاتي للمنطقة أثناء الحرب العالمية الثانية، ومواجهة المشكلات الاقتصادية التي نتجت عنها.

وركزت الخطة الإقليمية للتنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط على القطاع الزراعي؛ لكونه أسهل القطاعات الاقتصادية تنميةً في المنطقة، وأسرعها تحقيقاً للأهداف المرجوة من وراء عملية التنمية الشرق- أوسطية، والتي تمثلت في ربط المنطقة بالمعسكر الغربي، وضمان سيطرته الاقتصادية عليها، وتحصين المنطقة ضد الشيوعية، والمحاولات السوفيتية لاختراقها، وكذلك حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، ثم خلق تجمع إقليمي اقتصادي شرق- أوسطي يستوعب دولة الكيان الصهيوني التي سعى المعسكر الغربي لتحويلها إلى أداة للسيطرة على منطقة الشرق الأوسط اقتصادياً وسياسياً.

The West and the Economic Development of the Middle East after World War II

Abstract:

The article monitored the efforts made by the United Kingdom and the United States of America to solve the economic and social issues of the Middle East region and improve the living standards of its population by conducting regional economic development for the Middle East, after the success of the Middle East Supply Center in achieving self-sufficiency for the region during World War II, and facing the economic issues that resulted from it.

The regional plan for economic development in the Middle East focused on the agricultural sector, as it is the easiest economic sector to develop in the region and the fastest to achieve the desired goals of the Middle Eastern development process, which were to link the region to the Western camp and ensure its economic control over it, immunize the region against communism and Soviet attempts to penetrate it, solve the issue of Palestinian refugees, and create a Middle Eastern economic regional grouping that accommodates the Zionist entity, which the Western camp sought to turn into a tool to control the Middle East region economically and politically.

بتحول منطقة الشرق الأوسط إلى أحد أهم ميادين الحرب العالمية الثانية، اتجهت إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية لإجراء تنمية إقليمية للمنطقة- من خلال مركز تموين الشرق الأوسط الذي بدأ في بريطانيا في أبريل ١٩٤٠م، ثم تحول إلى منظمة أنجلو/ أمريكية في أوائل عام ١٩٤٢م- عنيت ببحث سبل زيادة الإنتاج في منطقة الشرق الأوسط حتى تتمكن المنطقة من مواجهة احتياجاتها المتزايدة إبان الحرب، لاسيما بعد أن تزايدت أعداد قوات الحلفاء على أراضيها، وتقطعت سبل الاتصال بينها وبين الأسواق العالمية عبر المتوسط بسقوط فرنسا في يد الألمان، وتحديد الحيز الذي تشغله السلع المدنية بالسفن التي كان يمكن تأمينها للتردد على المنطقة حتى يتسنى زيادة حيز نقل مواد المجهود الحربي لقوات الحلفاء بميادين القتال بالمنطقة، وتلك القرية منها.

فخوفاً من تزايد السخط، والقلق السياسي في الشرق الأوسط إبان الحرب بدرجة تهدد موقف الحلفاء في إحدى أهم جبهات المعارك والحرب، فقد كرس مركز تموين الشرق الأوسط منذ إنشائه كل جهوده للنهوض باقتصادات دول الشرق الأوسط؛ وذلك من خلال مواصلة تقديم الخدمات الاستشارية والتقنية المهمة لتحسين مستوى الإنتاج الزراعي والصناعي في المنطقة التي كانت تستورد سنوياً ما يقدر بخمسة ملايين طن من المواد الغذائية. وقد نجحت جهود المركز في زيادة الإنتاج في المنطقة بدرجة ساهمت في اكتفائها ذاتياً بعد أن اتسعت المساحة المزروعة بالحصائد الغذائية على حساب بعض الحصائد النقدية- كالقطن- التي أخذ تسويقها يتعثر في ظل ظروف الحرب، وإدخال زراعة نوعيات جديدة من الحصائد- كالبطاطس وفول الصويا- إلى كثير من دول الشرق الأوسط، ووضع نظام لتجميعها، وتوزيعها على أساس إقليمي، والتوسع في زراعة مساحات من الأراضي البور؛ وذلك بالشروع في تنفيذ عددٍ من مشروعات الري في سوريا ولبنان والعراق، هذا علاوة على اهتمام المركز برفع مستوى الإنتاج الصناعي في الشرق الأوسط مما

أحدث تقدماً صناعياً في بعض أقطار المنطقة كفلسطين، ومصر، وسوريا، ولبنان، وتركيا، وإيران، والعراق^(١).

إنهاء مهمة مركز تموين الشرق الأوسط وضرورة تنمية الإقليم:

إذا كان المركز قد نجح في تفريغ منطقة الشرق الأوسط من سخطها، وإمكانية اضطرابها، بعد أن تمكن من تحقيق الاكتفاء الذاتي لها، فإنه لم يضع لدول المنطقة حلولاً جذرية تضمن حل مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية التي احتدمت مع اندلاع الحرب، حتى الدول التي حققت أرباحاً - كمصر، والعراق، وبلاد الشام - من وراء وجود قوات الحلفاء على أراضيها، والتي انهار اقتصادها، وساءت أوضاعها الاجتماعية مع توقف الحرب، وتراجع مشتريات قوات الحلفاء منها، وحرمانها من مصدر مهم للتحويلات الأجنبية، وتسرب الأرباح التي حققتها أثناء الحرب لاسيما أن معظم هذه الأرباح كانت مجمدة وغير قابلة للتحويل إلى عملة إسترلينية^(٢). وربما كان هذا وراء ذهاب أحد المسؤولين البريطانيين إلى القول بأن اقتصاد الشرق الأوسط قد اعتل بدرجة كبيرة أثناء الحرب العالمية الثانية أكثر منه في أي وقت مضى^(٣).

ويعود اعتلال اقتصاد الشرق الأوسط إبان الحرب - في معظمه - إلى ما ترتب عليها من حجب الإسترليني The Blocking Of Sterling عنها، ونقص الدولارات، واشتداد حدة التمويل بشكل عام لفساد النظام البنكي، وما صاحب ذلك من تضخم، وارتفاع في الأسعار بدرجة جعلت حياة معظم فقراء الشرق الأوسط في غاية الصعوبة^(٤).

وزاد من تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الشرق الأوسط، سوء توزيع الثروة بشكل واضح، مع تركها في أيدي فئة قليلة، وازدياد الفجوة بين الفقر المدقع والغنى المفرط^(٥)، وتزايد الضغط السكاني في عدد من دول الشرق الأوسط على الموارد الاقتصادية، لاسيما بعد أن ارتفعت معدلات المواليد، وانخفضت معدلات الوفيات بتحسين مستويات

الصحة^(٦) حتى أن المشكلة السكانية في مصر تفاقمت نتيجة زيادة السكان بدرجة فاقت كثيرًا الزيادة في مساحة الأراضي الزراعية^(٧).

وقد أقلق البريطانيين والأمريكيين سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الشرق الأوسط، وتزايد السخط والفقر والجهل والمرض بشكل قد يوفر تربة خصبة لتنامي الأنشطة الهدامة، وتغلغل الشيوعية في المنطقة بدرجة مخيفة تزيد من احتمال اندلاع ثورات بها تؤثر في أمنها واستقرارها^(٨).

ولما كان أمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط قد أصبح من أولويات السياستين الخارجيتين الأمريكية والبريطانية في أعقاب الحرب، بعد أن تنامت مصالحهما الاقتصادية والاستراتيجية فيها، فقد اتفقا على ضرورة تعاونهما لمساعدة دول الشرق الأوسط حتى تتجاوز ظروفها الاقتصادية والاجتماعية الصعبة، وتحقيق الازدهار الاقتصادي لشعوبها، وتحسين مستويات معيشتها باعتبار أن ذلك هو أفضل وسيلة للحفاظ على أمن واستقرار المنطقة، وتقليل مخاطر تغلغل الشيوعية، والتطورات الثورية فيها^(٩).

ولعل مردّ اتفاق الإنجليز والأمريكان على ضرورة التدخل لحل أزمة الشرق الأوسط الاقتصادية هو قناعتهم بعجز حكومات المنطقة عن مواجهة هذه الأزمة، والعودة بأوضاعها إلى ما كانت عليه قبل الحرب بدون مساعدة الغرب^(١٠)، في الوقت الذي كانا يتطلعان فيه إلى الاحتفاظ بسيطرتهما على منطقة الشرق الأوسط التي تحققت أثناء الحرب من خلال مركز تموين الشرق الأوسط، لاسيما بعد أن بدا لهما أن احتفاظهما بنفوذهما، ومصالحهما في الشرق الأوسط في أعقاب الحرب لن يكون بالأداة العسكرية بقدر ما سيكون بالسيطرة الاقتصادية، والتي تفرض على المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية البدء في خطة اقتصادية طويلة الأجل لمنطقة الشرق الأوسط، تأتي منسجمة على طول الخط مع المفاهيم والأفكار الغربية، وبما يؤثر في التوجهات السياسية لدول المنطقة، وينقذها من الديكتاتوريات الشرقية،

والحيلولة دون سعي أقطارها إلى طلب مساعدة الاتحاد السوفيتي لإصلاح أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية. وقد اعتبر المهتمون الغربيون بشئون منطقة الشرق الأوسط أن عدم امتلاك الغرب المقدرة والاستعداد للشروع في تنمية المنطقة سيقوض نفوذه بها، كما أن غض الطرف عن تنميتها سيعرضها للاضطراب والمخاطر المهلكة التي ستستلزم استعمال قوات عسكرية بدرجة كبيرة، في وقت كانت شعوبها تنتظر ما يقدمه الحلفاء لها في وقت السلم بعدما وقفوا إلى جانبهم في وقت الحرب^(١١).

واهتمام الغرب بتنمية الشرق الأوسط دفع بريطانيا لأن تعلن مرارًا عن التزامها بتنمية وإعادة بناء اقتصادات الشرق الأوسط، بالتعاون مع الولايات المتحدة وشركائهما، وقد بلغ تمسك بريطانيا بهذه الالتزامات حدًا دفع كبار مسؤوليها إلى التصريح بأنه على الرغم من عدم امتلاك الحكومة البريطانية ما يمكنها من إجراء تنمية بمستعمراتها فيها وراء البحار، فإنها لا تستطيع أن تقف مكتوفة الأيدي أمام الشرق الأوسط الذي يعد بالغ الحيوية بالنسبة لها^(١٢).

لهذا جاء بحث مستقبل التنمية الاقتصادية للشرق الأوسط في مقدمة الموضوعات التي طرحت نفسها على مائدة المفاوضات الأنجلو/ أمريكية حول الشرق الوسط في أعقاب الحرب العالمية الثانية، والتي عقدت بلندن وواشنطن في المدة من ١٩٤٤ - ١٩٤٧ م، والتي اتفق طرفاها على ضرورة التعاون لتمكين دول الشرق الأوسط من تجاوز ظروفها الاقتصادية الصعبة، والتي تفاقت بسبب الحرب، ورفع مستويات معيشة شعوبها من أجل تعزيز مصالح وأهداف بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة^(١٣).

ولما كان مركز تموين الشرق الأوسط قد نجح في خلق وحدة اقتصادية شرق- أوسطية إبان الحرب مكنته من التغلب على مشكلات المنطقة، فقد رأى البريطانيون والأمريكيون أن تجري التنمية الاقتصادية للشرق الأوسط على أساس إقليمي^(١٤)، ولضمان قيام ونجاح التنمية الإقليمية للشرق الأوسط، اتجهوا إلى بحث تأسيس منظمة اقتصادية إقليمية للمنطقة

تكون امتداداً لمركز تمويل الشرق الأوسط الذي انشغلوا- قبل أن تضع الحرب أوزارها- يبحث مستقبله، واستمراره من عدمه بعد أن تضع الحرب أوزارها، وذلك في المحادثات التي دارت بينهما حول مستقبل الشرق الأوسط في أواخر الحرب العالمية الثانية.

وعلى الرغم من الاتفاق الأنجلو أميركي على الدور الذي أداه المركز للمنطقة إبان الحرب، فقد انقسم مفاوضوهما حول مستقبله إلى فريقين؛ أحدهما كان يرى استمراره بعد الحرب لمساعدة حكومات المنطقة في مواجهة المشكلات الاقتصادية الكثيرة التي ستظل في أجزاء عديدة منها، على الرغم من تغير نوعية هذه المشكلات بتوقف الحرب، وإلغاء أو تخفيف العوائق التي كانت ترتبط بها، وعلى أن تتعاون حكومات المنطقة والحلفاء مع المركز لإيجاد آلية للتعاون بين جميع الأطراف من خلاله، وتوفير الخبرات اللازمة لدراسة مشكلات المنطقة الاقتصادية والاجتماعية بهدف تنميتها لإنقاذ شعوبها^(١٥).

أما الفريق الثاني فكان يرى حل مركز تمويل الشرق الأوسط، وإنشاء مجلس اقتصادي للشرق الأوسط Middle East Economic Council يكون امتداداً له، كهيئة اقتصادية استشارية، تمثل فيه حكومات الشرق الأوسط التي يقع عليها عبء تمويله، وبعض الحكومات التي لها مصالح أساسية في المنطقة، لاسيما إنجلترا والولايات المتحدة، ليقوم على توفير الخبرات الاقتصادية التي تحتاجها دول الشرق الأوسط^(١٦).

وعندما ألغي مركز تمويل الشرق الأوسط، دون الاتفاق على إنشاء المجلس الاقتصادي للشرق الأوسط، أنشأت الحكومة البريطانية منظمة إقليمية مقرها القاهرة عُرفت بمكتب الشرق الأوسط Middle East Office لتتولى تقديم كافة الاستشارات الاقتصادية والاجتماعية لخدمة التنمية لدول المنطقة^(١٧).

ولما أدرك الإنجليز والأمريكان اهتمام الأمم المتحدة بإنشاء منظمة اقتصادية إقليمية للشرق الأوسط - لجنة اقتصادية للشرق الأوسط - بناءً على اقتراح قدمته مصر للجمعية

العامة، اتجهوا إلى تأسيس منظمة إقليمية عرفت بلجنة الشرق الأوسط الرسمية؛ لتقوم على توفير المساعدات الممكنة لدول الشرق الأوسط حتى تتمكن من الشروع في التنمية. وقد قامت هذه اللجنة بإعداد بحوث للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الشرق الأوسط بهدف الوقوف على أوضاع المنطقة، وطبيعة التنمية الممكن إجراؤها، والمشروعات الواجب تشجيعها، وتكاليفها، وزمن تنفيذها، ومصادر تمويلها في ضوء موارد المنطقة^(١٨).

وفي الوقت الذي حرص فيه البريطانيون والأمريكيون على وجود منظمة اقتصادية إقليمية شرق أوسطية تقوم على التنمية الإقليمية للمنطقة، علق البنك الدولي مشاركته في هذه العملية (إقامة مشروعات إقليمية)، عندما طرح مشروع تأسيس بنك للتنمية الإقليمية في الشرق الأوسط، وإقامة مشروعات للتنمية الإقليمية تتوافر مقومات نجاحها في المنطقة كمصنع الأسمدة الكيميائية في العراق، والذي شكلت لجنة لدراسته، وانتهت إلى توافر مقومات نجاحه هناك^(١٩).

وقد كان الاهتمام الأنجلو/ أمريكي بإجراء تنمية اقتصادية إقليمية في الشرق الأوسط بهدف تحقيق الأمن والهدوء للمنطقة التي تنامت مصالحهم البترولية والاستراتيجية فيها، لاسيما بعد أن اتجه الاتحاد السوفيتي إلى استغلال الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السيئة لشعوب المنطقة في إقناعهم بأن السيطرة الغربية ودبلوماسية الدولار تقف وراء سوء أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، وأن الثورة هي الطريق الوحيد للتقدم^(٢٠).

وعندما أدرك الإنجليز والأمريكيون الخطر السوفيتي على منطقة الشرق الأوسط اتجهوا إلى العمل على تحصينها ضد الشيوعية والاتحاد السوفيتي، ليس بمهاجمة الشيوعية، بل بتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكان المنطقة حتى لا يتطلع أهلها إلى الاتحاد السوفيتي لعلاج أمراضهم الاقتصادية والاجتماعية^(٢١).

ومن ثم كان اهتمام الغرب بالتنمية الإقليمية للشرق الأوسط، لاسيما المناطق التي استهدفها المد الشيوعي، كلبنان، ومصر، وإيران، واليونان، حيث كان لتصنيع لبنان النسبي، وتنوعها السكاني Mixed Population أثره في تزايد النشاط الشيوعي بها، كما كان لتساهل الحكومات المصرية مع الشيوعيين في أعقاب الحرب الثانية أكبر الأثر في ازدياد نشاطهم، وامتداد خلاياهم إلى جهاز البوليس، وربما الجيش. أما إيران فقد تغلغل النفوذ الشيوعي بها- بدرجة ملحوظة- من خلال الأرمن Armenians، وحزب توده Tudeh Party، في حين كان للاضطرابات السياسية في اليونان أثرها في إعاقة الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، وفتح الباب على مصراعيه أمام الشيوعية^(٢٢).

كذلك استهدفت التنمية الإقليمية للشرق الأوسط احتواء كل ما ينجم عن تقسيم فلسطين، وظهور الكيان الصهيوني، حتى أن إحدى المذكرات التي عرضت على الرئيس الأمريكي "ترومان" Truman في أواخر الحرب العالمية الثانية أكدت على أن الحل المطروح للمسألة الفلسطينية، والمتمثل في التقسيم، سيؤدي إلى مزيد من التشاحن، وإراقة الدماء، والاضطراب في المنطقة ما لم يتزامن تنفيذه مع تقديم مبالغ مالية كبيرة لدول المنطقة، ووجود شكل من أشكال التنظيم الدولي لاستخدام المياه فيها يسمح بتنمية فلسطين والأقطار التي تجاورها^(٢٣) لاسيما أن مشروع إقامة كيان صهيوني في منطقة الشرق الأوسط، وعلى أرض فلسطين، كان يقوم في جانب كبير منه على ضرورة تفريغ فلسطين من العرب، باعتبارها أرضاً لا يمكن أن تستوعب شعبين، وإعادة توطينهم بدول المنطقة التي يُجبرون على الانتقال إليها، وتجنب ما يمكن أن يترتب على استمرار تركيزهم في تجمعات سكانية كثيفة العدد في المنطقة تتيح فرصاً كبيرة لنمو المقاومة بينهم ضد الكيان الصهيوني، وتشكيل ضغط دولي يدعو إلى المطالبة بعودتهم إلى ديارهم^(٢٤).

ولما تفجرت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين على إثر الإعلان عن قيام دولة إسرائيل، وهزيمة العرب على أرض فلسطين ١٩٤٨ / ١٩٤٩ م، واتجاه المنظمات الإرهابية الصهيونية إلى استخدام العنف مع عرب فلسطين لإرغامهم على الرحيل عن أراضيهم إلى الدول المجاورة^(٢٥)، وضعت الولايات المتحدة وإنجلترا حل مشكلة اللاجئين العرب، واستيعابهم في الدول التي حلوا بها ضمن أولويات التنمية الإقليمية للشرق الأوسط، لاسيما بعد أن تراجع الأمريكان- بناءً على رغبة اليهود- عن مساندتهم لقرار الأمم المتحدة الصادر في ١١ ديسمبر ١٩٤٨ م، والقاضي بضرورة عودة اللاجئين إلى ديارهم في أقرب فرصة، وتعويزهم عن أملاكهم، وراحت تعمل على إعادة توطينهم خارج فلسطين من خلال عملية مستقلة لتنمية الشرق الأوسط بصفة عامة، وشككت القيادة الأمريكية عندئذٍ في إمكانية موافقة الكونجرس على الاعتمادات المالية اللازمة للمساعدة في تنفيذها^(٢٦).

واهتمام الغرب ممثلاً في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بإجراء تنمية إقليمية للشرق الأوسط، لحل مشكلة اللاجئين العرب لصالح الكيان الصهيوني، حدا بلجنة الشرق الأوسط الرسمية- التي أسست لمتابعة التنمية الإقليمية له- إلى التأكيد على أن التنمية الاقتصادية للمنطقة، ولاسيما للدول المجاورة لفلسطين- العراق، وسوريا، ولبنان، والأردن، ومصر- لا تعد من أفضل الحلول المبكرة لحل مشكلة اللاجئين فحسب، بل ومن أكثرها إلحاحاً لديها^(٢٧).

لهذا شددت الولايات المتحدة وإنجلترا على أهمية مشروعات التنمية الأردنية، والتي اعتبرها مطلباً ملحاً لإعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين بالمملكة الأردنية، على الرغم من صغر مساحة شرق الأردن، وفقرها الشديد، واحتياج تنميتها إلى رؤوس أموال ضخمة إلى أن تتلقى عوائد البترول ومناجم الفوسفات لكي تسهم في استيعاب ما يتبقى من اللاجئين، خصوصاً بعد أن أمكن توطين (٤٠,٠٠٠) منهم على المنحدرات الأردنية^(٢٨).

كذلك أبدى البنك الدولي استعداده لتمويل مشروعات التنمية الإقليمية التي تُسهم في إعادة توطين اللاجئين في مصر والعراق، وكذلك سوريا التي ركز الغرب عليها لتوطين أعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين بأراضيها، لاسيما في المناطق الشمالية، التي يصبح توطينهم بها لا يشكل خطرًا على الوجود الصهيوني في الأرض الفلسطينية، حتى أن وزير الخارجية البريطاني- السيد بيفن- طالب الغرب بمواصلة الضغط على الحكومة السورية لتوطين ما يتراوح بين (٢٠٠,٠٠٠) و(٣٠٠,٠٠٠) لاجيء فلسطيني في شمالي سوريا^(٢٩). هذا في الوقت الذي رأى فيه مدير البنك الدولي أن نجاح توطين هذه الأعداد بسوريا يحتاج إلى أن تصاحبه مشروعات تنمية أساسية، رأى تمويلها، بعد أن ثبت عجز الأونورا UNRWA- منظمة غوث اللاجئين- عن تحمل نفقات تلك العملية بمفردها^(٣٠).

أيضًا كان من بين أهداف التنمية الإقليمية للشرق الأوسط تأسيس تجمع إقليمي اقتصادي شرق- أوسطي يستوعب الكيان الصهيوني الذي يجب أن يدعمه الغرب حتى يحتل في هذا التجمع مركز القلب أو القيادة، في حين تتحول اقتصادات دول المنطقة إلى توابع له، وقد تجلّى هذا في طبيعة مشروعات التنمية الإقليمية للشرق الأوسط التي جاءت لتجعل اقتصادات الشرق الأوسط- لاسيما الاقتصادات العربية- متخصصة في إنتاج وتصدير المواد الزراعية، والمواد الخام الصناعية، بما فيها النفط، في حين كان هناك اتجاه قوي لتحويل فلسطين إلى قاعدة صناعية حديثة في منطقة الشرق الأوسط حتى تصبح- على حد قول الأمريكان- قادرة على استيعاب أكبر عدد ممكن من اليهود، خصوصًا أن ظروفها كانت مهيأة لأن تقوم بهذا الدور، نظرًا لوجود عدد كبير من الخبراء الفنيين والصناعيين بها- على حد قول أرنست برجمان الصهيوني الأمريكي - والذين بالإمكان زيادتهم من خلال الهجرة اليهودية إلى فلسطين^(٣١).

ويبدو أن تحويل فلسطين إلى قاعدة اقتصادية شرق- أوسطية كان إحدى ركائز الحركة الصهيونية تجاه فلسطين منذ أواخر القرن التاسع عشر، عندما فكر رجال هذه الحركة في إقامة صناعات يهودية في فلسطين، لتوفير قاعدة اقتصادية صلبة للكيان الاستيطاني اليهودي، والذي بدأوا في الإعداد لقيامه، بعد أن تتوفر القاعدة السكانية اللازمة له، والتنسيق بين الحركة الصهيونية والإمبريالية الغربية^(٣٢).

وحتى تتاح للكيان الصهيوني فرصة الانخراط في التجمع الإقليمي الاقتصادي الشرق- أوسطي، رأى الغربيون المهتمون بشئون الشرق الأوسط ضرورة العمل على إحلال السلام بين إسرائيل والدول العربية^(٣٣)، ومساعدة إسرائيل على تخطيط فكرة الوحدة العربية، والتغلغل الاقتصادي في المنطقة لتحمل في المستقبل عبء الحفاظ على نفوذ الغرب ومصالحه في الشرق الأوسط^(٣٤).

علاوة على ذلك كان الإنجليز والأمريكيون يريان في قيامهما على التنمية الإقليمية للشرق الأوسط ضرورة أساسية لربط المنطقة بالغرب، وضمان سيطرتهم الاقتصادية عليها؛ وذلك من خلال العمل على إعادة هيكلة اقتصادات الشرق الأوسط بالشكل الذي يحسم دمج المنطقة في السوق الرأسمالية العالمية، بعد تحويلها إلى إحدى الوحدات المنتجة للحاصلات الزراعية، والمواد الخام الأولية والنفطية التي تحتاجها الصناعات الغربية، في الوقت الذي بُقي فيه على فتح أسواقها للمنتجات السلعية الغربية، وهذا ما نوه إليه وزير الخارجية البريطاني عندما أكد على أهمية تنمية الشرق الأوسط لتسويق السلع الرأسمالية، وإنتاج الحاصلات الغذائية^(٣٥) لاسيما بعد أن أثبتت الدراسات الغربية التي أجريت على المنطقة بهدف تحسين مستويات معيشة شعوبها أنها منطقة زراعية كبيرة^(٣٦)، وأن تنمية قطاع الزراعة ستحقق نتائج سريعة وجيدة تُسهم في إعادة توطين اللاجئين العرب، والوفاء باحتياجات الشرق الأوسط من المواد الغذائية، وحل أزمة الغذاء العالمية^(٣٧)، ولاسيما بدول

الكومنولث البريطاني، حتى أن الحكومة البريطانية رأت أن اكتمال مشروعات التنمية الزراعية في الشرق الأوسط سيوفر المواد الغذائية لدوله، ولمنطقة الإسترليني، والحفاظ على حصيلتيهما من الدولارات، والتي كانت تتسرب منها نظير شراء المواد الغذائية من مناطق الدولار^(٣٨).

الغرب وطبيعة التنمية الاقتصادية الإقليمية للشرق الأوسط:

برر الغرب تركيز خطة التنمية الإقليمية للشرق الأوسط على قطاع الزراعة بأن الصناعات بمعظم دول الشرق الأوسط كانت بدائية، وأن الإمكانات الهادية المتاحة لا تساعد على تأسيس مشروعات صناعية ذات حجم اقتصادي ذي بال، ومن ثم فلا مفر من البدء في التنمية الزراعية للشرق الأوسط قبل الشروع في إجراء تنمية صناعية حقيقية في المنطقة^(٣٩).

وحتى تُحقق التنمية الإقليمية للشرق الأوسط أهداف الغرب اهتمت لجنة الشرق الأوسط الرسمية بإجراء دراسات على بلدانه لتحديد طبيعة التنمية الإقليمية في المنطقة وفقاً لمواردها، وذهبت هذه الدراسات إلى أن معظم بلدان الشرق الأوسط التي تتوافر لديها مصادر للمياه - العراق، سوريا، مصر، السودان، الأردن، لبنان، إثيوبيا، إيران، أفغانستان، باكستان - يمكن الشروع في تعزيز تنميتها الزراعية، وإن وجود مساحات ضخمة من الأرض غير المستغلة بها سيجعل فرص نجاح عملية التنمية بها قائمة إلى حدٍ سيسهم في حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وأزمة الغذاء العالمية بعد الوفاء باحتياجات المنطقة منها^(٤٠).

كذلك أثبتت الدراسات التي أجريت على شبه الجزيرة العربية أن معظم سكانها يعملون بالزراعة التي ما تزال بدائية، وأن الارتقاء بمستويات المعيشة في هذه المنطقة - إلى حد كبير - يحتاج إلى تنمية موارد طبيعية أخرى كالبتروول، والغاز الطبيعي، واستخراج الذهب وغيرها، حتى يتسنى تحقيق إيرادات يعاد استغلالها في بناء السدود، وحفر الآبار، وتمويل المدارس

الزراعية، والمزارع النموذجية، وتحسين طرق النقل والمواصلات؛ لتسهيل حركة نقل المنتجات إلى الأسواق، وموانئ التصدير حتى يمكن تصدير كميات كبيرة من البن اليمني، وتمر الهفوف؛ وذلك لتحسين مستويات دخول الفلاحين والعمال والسماسرة بدلاً من تراكم معظم الثروات في يد التجار والأغنياء والنبلاء^(٤١).

أما إمارات الخليج العربي- مسقط، وعمان، والساحل المهادن، وقطر، والكويت- فقد اختلف البريطانيون والأمريكيون حول تنميتها؛ فبينما كان البريطانيون يتمسكون بالإبقاء عليها في حالة اقتصادية بدائية متخلفة كجزء من سياستهم المستمرة تجاه الشعوب التي تعيش على جانبي الطريق البحري إلى الهند، كان الأمريكيون يرون ضرورة تنمية القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية في كل منطقة الشرق الأوسط بما فيها منطقة الخليج؛ لقناعتهم بأن مزيداً من التنمية لإمارات الخليج سيجعلها أكثر إنتاجاً، وأكثر شراءً من الولايات المتحدة وأقطار العالم المختلفة^(٤٢).

ولما كانت الدراسات التي أجريت على إمارات الخليج العربي قد أثبتت أن فرص التنمية غير البترولية بها محدودة، فقد ذهبت إلى أن تنمية مواردها البترولية سيقفل من مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية، وسيزيد من إمكانياتها، هذا في الوقت الذي ذهبت فيه الدراسات التي أجريت على المستعمرات الإيطالية السابقة في شرق أفريقيا وإثيوبيا إلى وجود صعوبات ضخمة تواجه الشروع في تنميتها بسبب الفقر، والفساد الإداري^(٤٣).

ومن ثم وُضعت خطة للتنمية الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط على أساس الدراسات التي أجرتها لجنة الشرق الأوسط، على دوله، تنفذ في المدة من ١٩٥٠ إلى ١٩٦٠م، لتصل باقتصاداتها إلى مستوى يساعد على زيادة مشاركتها في التجارة العالمية، لاسيما مع الولايات المتحدة، وإنجلترا، وكذلك رفع مستويات المعيشة لشعوبها، وحل مشكلة توطين اللاجئين العرب، والمشاكل الأخرى التي تترتب على قيام الكيان الصهيوني^(٤٤).

وقد ركزت الخطة على تنمية الموارد الزراعية لمنطقة الشرق الأوسط لاسيما بعد أن أثبتت الدراسات أنها منطقة زراعية كبيرة، وما زالت بها مساحات ضخمة من الأرض البور التي تتوافر بها مقومات استغلالها زراعياً بنجاح سريع، هذا فضلاً عن اهتمام الخطة بتسهيلات النقل (Proration Facilities Trans)، وإمكانية تحقيق درجة من التصنيع مناسبة للمنطقة (٤٥).

لهذا وضعت عدة خطط لتنمية موارد المياه في الشرق الأوسط، كان تنفيذها يعني تجنب بعض دول المنطقة مخاطر الفيضانات، وتقلباتها السنوية بتحويل مساحات هائلة من الأراضي غير المستغلة إلى مساحات زراعية ضخمة تتماشى ضخامتها في بعض المناطق مع الزيادة السكانية، وفي بعضها الآخر تفوقها بدرجة تجعلها قادرة على استيعاب أضعاف سكانها، كذلك كان تنفيذ مشروعات الري الواردة بخطة التنمية الإقليمية للشرق الأوسط يساعد على زيادة إنتاج المنطقة من المواد الغذائية، حتى أن تنفيذ مشروعات الري الواردة بالخطة في العراق يُنتظر أن يؤدي إلى زيادة إنتاجها من محصول الأرز بما يتراوح بين (٤٠,٠٠٠) و (٥٠,٠٠٠) طن، ومحصول القمح والشعير بما يتراوح بين (٧٠٠,٠٠٠) و (٨٠٠,٠٠٠) طن، هذا علاوة على زيادة إنتاج بذور الزيت والقطن. كذلك كان يُنتظر أن يؤدي تنفيذ مشروعات الري السورية إلى زيادة إنتاجها من الحبوب لاسيما القمح بحوالي (٢٠٠,٠٠٠) طن، وأيضاً عُلق على تنفيذ مشروعات الري في لبنان والأردن التوسع في زراعة حبوب بذور الزيت Oil Seeds Pulses والخضراوات والفواكه (٤٦).

وقد حظي حوض دجلة والفرات بعدة مشروعات للري في العراق وسوريا، حيث وضعت مشروعات في العراق لإقامة بوابات للتحكم في مياه نهري دجلة والفرات، وبناء الخزانات، وشق القنوات، منها بوابة الحبانية، ومشروع خزان سد ديالا Diyala Dam، ومشروع Haigh Irrigation Scheme الذي طالب أحد مسؤولي الخارجية البريطانية عن

مشكلات الشرق الأوسط الاقتصادية (السيد جرينهل) بتركيز الجهود عليه، ومشروع وادي الثرثار، ومشروع قناة ري هلال Hilal Irrigation Project، والتي كانت التوقعات تشير إلى أن تنفيذها سيؤدي إلى استصلاح مساحات من الأراضي بالعراق تجعله واحدًا من أغنى أقطار الشرق الأوسط القادرة على استيعاب ضعفي أو ثلاثة أضعاف سكانها الحاليين^(٧٤).

وربما كان هذا وراء ظهور اتجاه لإعادة توزيع السكان بين مناطق الشرق الأوسط؛ وذلك بتحريك أعداد من المناطق المزدحمة سكانياً إلى مناطق الخلخلة السكانية في المنطقة، حتى أن السيد كلياند Cleland اقترح تحريك عائلات مصرية إلى العراق، وأجزاء أخرى من الشرق الأدنى كحل جزئي للمشكلة السكانية في مصر، ومواجهة نقص العمالة في بعض مناطق الشرق الأوسط، مع الشروع في تنفيذ خطط التنمية الإقليمية، وتزايد الإقبال على العمل بالقطاع النفطي^(٨٤).

كذلك وضعت عدة مشروعات للتحكم في مياه نهر الفرات بسوريا، لاسيما في أوقات الفيضان، وتنمية الري في إقليم الجزيرة لاستصلاح مساحات من الأراضي غير المستغلة. وقد جاء في مقدمة هذه المشروعات مشروع ري حلب Water Project Aleppo، ومشروع الجاب Ghab Project، ومشروع إقامة سد يوسف باشا Yusef Pasha Dam الذي كان متنتظراً أن يوفر المياه لري ٣/٤ مليون أكر من الأرض. هذا في الوقت الذي اهتم فيه البنك الدولي بالتوفيق بين العراقيين والسوريين للعمل معاً للانتفاع بمياه الفرات^(٩٤).

ولما كانت الدراسات التي أجريت على إمكانية تنمية منطقة الشرق الأوسط قد أكدت على صغر مساحة لبنان والأردن نسبياً، وأن إمكانية تنميتها شبه محدودة، فقد تضمنت الخطة الإقليمية لتنمية الشرق الأوسط عدة مشروعات لتنمية موارد المياه فيهما. ففي الوقت الذي تضمنت فيه الخطة تنفيذ مشروع الليطاني Litani Project في لبنان، والذي اعتزم البنك الدولي الدخول في مفاوضات رسمية بشأن المشاركة في تمويله مع الحكومة اللبنانية، فقد

أكدت الخطة على ضرورة تنمية وادي نهر الأردن للشروع في إجراء تنمية زراعية في الأردن وفلسطين بصرف النظر عن الجنس أو الدين^(٥٠).

ولسوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مصر والسودان وإثيوبيا، فقد اهتمت خطة التنمية الإقليمية للشرق الأوسط بإقامة عدة مشروعات على نهر النيل استهدفت التحكم في فيضانه، وتنظيم تقلباته الموسمية، واستخدام مياهه في توسيع الرقعة الزراعية، وقد تجلت هذه المشروعات في مشروع سد بحيرة تانا، ومشروع قناة جونجلي، ومشروع بحيرة ألبرت، ومشروع سد شلالات أوين Owen Falles Dam، ومشروع النيل الرئيسي Main Nile Project، والتي كان منظرًا أن يؤدي تنفيذها إلى زيادة المساحة الزراعية في مصر وحدها بحوالي (٥, ١) مليون أكر من الأراضي الزراعية^(٥١). وقد بلغ تمسك بريطانيا والولايات المتحدة بتنفيذ مشروعات على نهر النيل حدًا دفعهما إلى العمل على تنفيذ مشروع بحيرة تانا، والذي كان متوقعًا أن يفيد مصر والسودان وإثيوبيا عندما تصاعدت الخلافات حول هذه المشروعات بين دول حوض نهر النيل^(٥٢).

وفي الوقت الذي اهتمت فيه خطة التنمية الإقليمية للشرق الأوسط بمشروعات تنمية الموارد المائية في المنطقة لزيادة المساحة الزراعية، فقد اتجهت إلى العمل على تغليب القطاع الزراعي على غيره من القطاعات الاقتصادية في باقي دول الشرق الأوسط - باستثناء فلسطين - حتى أن نجاح تجربة المزارع النموذجية التجريبية في العربية السعودية - جنوبي الرياض - على يد خبراء أجانب دفع الغرب للضغط على الحكومة السعودية لتعميم التجربة في مناطق أخرى^(٥٣).

ولا يعني هذا أن خطة التنمية لبلدان الشرق الأوسط قد تجاهلت مشروعات التنمية غير الزراعية، حيث كانت هناك رغبة في تحقيق درجة من التنمية الصناعية المناسبة في المنطقة تساعد على خلق فرص عمل للأعداد المتزايدة من سكانها، وسد بعض احتياجاتها الأساسية

في أعقاب الحرب حتى لا تتعرض أسواقها للغزو والإغراق من جانب الدول المتنافسة الأخرى في ظل عجز الصناعات الأوروبية، بما فيها البريطانية، عن استرداد مكانتها في تمويل أسواق الشرق الأوسط باحتياجاتها بعد الحرب. وعلى الرغم من هذا فإن الغرب كان يرى صعوبة في فرض نموذج للتنمية الصناعية في الشرق الأوسط اعتباطاً، أو نسخ نماذج صناعية للأقطار الغربية عالية التصنيع، ومن ثم فالأفضل أن تنمو الصناعة في الشرق الأوسط وفق احتياجاته وإمكانياته^(٥٤).

ولهذا تضمنت خطة التنمية الإقليمية للشرق الأوسط عدة مشروعات صناعية توافرت مقومات نجاحها في المنطقة، منها إنتاج الطاقة الكهربائية، والأسمدة، والمنسوجات، لاسيما بعد أن روعي في خطة التنمية الإقليمية للشرق الأوسط الاستفادة بمشروعات الري في تنمية الصناعات القائمة في المنطقة، والمشروعات الصناعية التي تُخطط لتنفيذها بدولها^(٥٥).

لذا تضمنت خطة التنمية الإقليمية للشرق الأوسط عدة مشروعات لإنتاج الطاقة الكهربائية في المنطقة، منها مشروعات لتوليد الطاقة الكهربائية على نهري دجلة والفرات، وآخر لتوليد الطاقة الكهربائية في مصر على نهر النيل، عُرف بمشروع كهرة سد أسوان، كذلك تضمنت الخطة مشروعاً لإنتاج الكهرباء في لبنان، وآخر لإنتاجها في فلسطين باستخدام مياه البحر المتوسط^(٥٦).

كذلك احتوت خطة التنمية الإقليمية للشرق الأوسط على عدة مشروعات لإنشاء مصانع للأسمدة الكيماوية بالمنطقة؛ منها اثنان في مصر وحدها لإنتاج الأسمدة النيتروجينية- بأسوان والسويس-، وثالث في لبنان لإنتاج السوبر فوسفات، هذا فضلاً عن مشروع إنشاء مصنع الأسمدة الكيماوية في العراق، والذي رأت لجنة الشرق الأوسط الرسمية أن توافر مقومات نجاحه في العراق- لتوفير الغاز الطبيعي والجبس- سيساعد في إنتاج أسمدة نيتروجينية أرخص بكثير عنها في أي مكان آخر من العالم، وتشجيع أقطار

الشرق الأوسط على استخدامها بكميات كبيرة في الزراعة^(٥٧).

ودفع تحمس الحكومة البريطانية لتنفيذ مشروع الأسمدة العراقية شركة إنجليزية لعمل الدراسات الخاصة به، بعد أن علقت عليه الحكومة البريطانية أهمية في التنمية الاقتصادية بالعراق ومنطقة الشرق الأوسط، وإمداد بريطانيا باحتياجاتها الملحة من الكبريت^(٥٨).

أما صناعة المنسوجات فكانت بدائية ومحدودة في معظم دول المنطقة باستثناء مصر التي شددت الخطة على ضرورة دعم صناعة المنسوجات بها؛ لتوفير احتياجات المنطقة منها، وإتاحة الفرصة أمام أعداد كبيرة من المصريين لتحسين مستوى معيشتهم بخلق فرص عمل تستوعب نسبة من البطالة بالعمل في تلك الصناعة والصناعات المرتبطة بها^(٥٩).

وإذا كانت الخطة قد أخذت في اعتبارها استحداث بعض الصناعات، والنهوض بالقائم منها، فإن المشروعات الصناعية التي استحدثتها لم تؤد إلى تنمية قطاع الصناعة بالشرق الأوسط بما يحدث توازنًا بين القطاعات الاقتصادية المختلفة للمنطقة، بقدر ما ساعدت على استمرار الاختلال بينها بعد أن جاءت في معظمها لخدمة القطاع الزراعي بالدرجة الأولى، وفي المناطق التي توافرت بها مقومات هذه الصناعات، ولهذا استبعدت الخطة طرح مشروعات لتنمية الصناعة في المناطق التي كانت الصناعة بها ما تزال بدائية- اليمن، الكويت، قطر، الساحل المهادن، مسقط، عمان- خصوصًا بعد أن أثبتت الدراسات التي أجريت على المنطقة أن أي تطور صناعي فيها يحتاج إلى بعض الوقت^(٦٠).

وفي الوقت الذي ركزت فيه خطة التنمية الإقليمية للشرق الأوسط معظم مشروعاتها على القطاع الزراعي، وبعض الصناعات المتصلة به، فقد اهتمت بتسهيلات النقل في المنطقة؛ وذلك لنقل مواردها الاقتصادية بتكلفة محدودة تمكنها من المنافسة في السوق العالمية، وتسهيل نقل السلع المصنعة والمستوردة إلى أسواقها المختلفة، لاسيما بعد أن تدهورت شبكات الطرق بها، وارتفعت تكاليف النقل عليها، حتى أنها بلغت في إثيوبيا

- على سبيل المثال- درجة من التعقيد جعلت من الصعوبة بمكان نقل منتجاتها بتكلفة تمكنها من المنافسة في السوق العالمية ما لم تحصل على منفذ بحري من خلال توافقات إقليمية، وإقدام فرنسا على توسيع ميناء حر في جيبوتي (DJIBOUTI)^(٦١).

كذلك اهتمت الخطة بإنشاء عدة مشروعات لتسهيل حركة النقل في العراق، وبلاد الشام عندما تضمنت خططاً لتجديد وزيادة خطوط السكك الحديدية فيها، وإنشاء عددٍ من الطرق والموانئ والمطارات في المنطقة، منها مشروع تطوير ميناء العقبة، وإنشاء ميناء جوي في لبنان، وآخر في اليرموك بالأردن^(٦٢).

وهكذا تركزت معظم مشروعات التنمية الإقليمية للشرق الأوسط حول تنمية القطاع الزراعي، وتسهيل نقل فائضه إلى الخارج، بعد أن أكدت الدراسات التي أجراها الغرب على الشرق الأوسط لتحديد طبيعة تنميته أن تنمية القطاع الزراعي عملية سهلة وغير مكلفة مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، وأنها ستحقق نتائج سريعة تتمكن المنطقة من مواجهة مشكلاتها، وتحويلها إلى إحدى الوحدات المنتجة للمواد الغذائية التي ستسهم في حل أزمة الغذاء العالمية، هذا إضافة إلى المواد الخام التي تحتاجها المصانع الغربية، وإهمال الخطة لقطاع الصناعة بدعوى أن تصنيع المنطقة يجب أن يأتي في مرحلة لاحقة بعد التنمية الزراعية.

ورغم صياغة الغرب لخطة التنمية الإقليمية للشرق الأوسط، فإنه لم ير الإسراع في فرضها على حكومات المنطقة بقدر ما رأى ضرورة إقناع تلك الحكومات بالشروع في التنمية كخطوة تمهيدية يجب أن تأتي منها^(٦٣)؛ لقناعته بعدم نجاحها ما لم تنفَّذ بالتعاون مع أقطارها^(٦٤)؛ لأن نجاحها يتوقف على إجراء حكوماتها لبعض الإصلاحات التي تمس جوهر الأنظمة الاجتماعية للمنطقة، والتي تحول دون استمرار تركيز الثروات القومية في يد فئة صغيرة، ورفع مستويات المعيشة عامة، وإحداث زيادة حقيقية في الأجور، وتحسين

الخدمات الاجتماعية^(٦٥) لاسيما بعد أن أصبح التوزيع العادل للأرباح والفوائد مطلباً شرعياً في الشرق الأوسط^(٦٦).

ولما كان المسئولون الغربيون المهتمون بشئون الشرق الأوسط قد علقوا حل هذه المشكلات على المعالجة الشجاعة لنظام ملكية الأرض Land Tenur، والنقابات Trad Unionism، لذا نصحوا حكوماتهم بمواصلة الضغط على حكومات الشرق الأوسط لحملها على تشجيع النقابات بشكل فعال، وإصلاح نظام ملكية الأرض لمصلحة جموع سكان الريف والحضر من خلال إصلاح قوانين تملك الأراضي^(٦٧).

الغرب وآليات تنفيذ التنمية الاقتصادية الإقليمية للشرق الأوسط:

في الوقت الذي اهتم فيه الغرب بتهيئة منطقة الشرق الأوسط للتنمية الاقتصادية، وحث حكوماتها على القيام بإصلاحات تمس جوهر المسألة الاقتصادية- الاجتماعية، اتجه لتقديم مساعدات لدول المنطقة تضمن له تنفيذها لخطط التنمية التي تضمن تحويل المنطقة إلى وحدة إقليمية مرتبطة بالغرب، وقد توزعت هذه المساعدات ما بين آلات أو ما يعرف بالسلع الرأسمالية Capital Goods- وخبرات فنية، سواءً بإيفاد خبراء أجانب إلى المنطقة، أو إعداد خبراء من أبناء المنطقة في الغرب. هذا علاوة على العمل على توفير قنوات لتمويل عملية التنمية التي اقتنعوا بتحميل دول الشرق الأوسط كل تبعاتها في وقت كانت تمر فيه بأزمة اقتصادية قلصت أرصدها من العملات الصعبة^(٦٨).

لهذا واصل البريطانيون والأمريكيون بحث خطط إمداد دول الشرق الأوسط بالمعدات اللازمة للشروع في التنمية^(٦٩)، وتأسيس قنوات للتواصل التقني والثقافي مع الدول التي تشجع التنمية الاقتصادية والثقافية، وتسعى إلى رفع مستوى المنطقة^(٧٠)، والعمل على توفير الخبراء والمستشارين الأجانب لدول الشرق الأوسط لمساعدتها في وضع خطط للتنمية وتنفيذها، حتى أن الولايات المتحدة الأمريكية أيدت سياسة بريطانيا بشأن إمداد العراق

وسوريا ولبنان بالخبراء الاقتصاديين، ومتابعة عمل لجنة تطوير الري Irrigation Development Commission في العراق، والتي شكلها خبير بريطاني (Haigh) بناءً على طلب الحكومة العراقية لإجراء دراسات لتحديد الوسائل المناسبة لاستخدام مياه نهري دجلة والفرات وروافدهما في العراق. كذلك تابعت الحكومة الأمريكية نشاط بيت الخبرة البريطاني ألكسندر جب وشركاه Alexander Gibb and Partners في سوريا ولبنان لوضع خططها الاقتصادية^(٧١). وقد أعد هذا البيت دراسة اقتصادية تحليلية عن أوضاعها، وكيفية إحراز تنمية بها^(٧٢).

ودفع حرص الغرب على توفير الخبرات اللازمة لإنجاز خطط التنمية في الشرق الأوسط الحكومة البريطانية إلى تأسيس مكتب الشرق الأوسط البريطاني في القاهرة بعد أن أخفقت محاولات تأسيس مجلس اقتصادي للشرق الأوسط ليحل محل مركز تمويل الشرق الأوسط الذي ألغي في أواخر عام ١٩٤٥م، وقد وفرت بريطانيا لهذا المكتب خبراء في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وجعلتهم على استعداد للاستجابة لرغبات دول المنطقة التي تتطلع إلى خدماتهم في مجال التنمية. هذا في الوقت الذي انتشر فيه عدد من الخبراء الزراعيين الأمريكيين والبلجيكيين والسويديين في منطقة الشرق الأوسط لاسيما المنطقة العربية^(٧٣).

ولضمان تعاون الخبراء البريطانيين والأمريكيين في منطقة الشرق الأوسط لحل مشكلاتها الاقتصادية، فقد بحث البريطانيون والأمريكيون إمكانية تأسيس منظمات أنجلو-أمريكية في المنطقة، على غرار مكتب الشرق الأوسط البريطاني في القاهرة، يتولى أعضاؤها تقديم خدمات استشارية لدول المنطقة في مجالات التنمية الاقتصادية^(٧٤). هذا فضلاً عن بحث إمكانية عمل خبراء التنمية الأجانب في الشرق الأوسط من خلال جامعة الدول العربية^(٧٥).

كذلك اهتمت إنجلترا والولايات المتحدة بتسهيل مهمة دول الشرق الأوسط في امتلاك المقدرات المالية التي تمكنها من تنفيذ مشروعاتها التنموية، وتجاوز ظروفها المالية المعقدة في أعقاب الحرب، وضآلة أرصدها من العملات الصعبة- الدولارية والإسترلينية- بسبب نقص الدولارات على المستوى العالمي في أعقاب الحرب، وعدم قدرة بريطانيا على توفير تحويلات دولارية للجنيهات الإسترلينية المحدودة التي كانت غير قابلة للتحويل. ويُعزى هذا الارتباك المالي في الشرق الأوسط إلى الاضطرابات المالية إبان الحرب العالمية الثانية، وصعوبة الأوضاع في أعقابها، والتي كان حلها يتوقف على إعادة بناء الاقتصاد الأوروبي، وتجاوز بريطانيا مشاكلها المالية، وتحسين ميزان مدفوعاتها^(٧٦).

وزاد من الضائقة المالية لدول الشرق الأوسط في أعقاب الحرب إساءة معظم دول المنطقة استغلال الأرباح التي حققتها إبان الحرب من وراء ارتفاع أسعار منتجاتها، مع الإقبال المتزايد عليها من جانب قوات الحلفاء التي استقرت بالمنطقة، أو على مقربة منها مع اندلاع الحرب^(٧٧)، في الوقت الذي أصبح فيه إنتاج النفط لا يسهم في تحقيق الأرصدة الدولارية التي تسهم في عملية التنمية بعد أن ارتبط تسويقه في أعقاب الحرب بمدى انتعاش أوروبا الغربية اقتصاديًا، وتوفير الوقود لدول حلف شمال الأطلسي ممن ابتعدوا في استيراد احتياجاتهم النفطية عن مناطق الدولار^(٧٨).

ولتجاوز الضائقة المالية للشرق الأوسط في أعقاب الحرب، والشروع في تنفيذ الخطة الإقليمية للتنمية، اتجه البريطانيون والأمريكيون إلى البحث عن مصادر لتمويلها، ولما كانوا قد اقتنعوا بقيام مشروعات التنمية- في معظمها- على موارد المنطقة الهائلة، ورؤوس أموالها غير المستغلة، لذا ظهر اتجاه بين الغربيين والمهتمين بشئون الشرق الأوسط دعا إلى العمل على تجميع رؤوس الأموال المحلية، وتوجيهها لخدمة التنمية، حتى أن اثنين منهم (السيد ميريام Mr. Merriam والسيد جرينهل) ذهبا إلى ضرورة التدخل لتحديد الإنفاق الداخلي؛ إما

بفرض ضرائب، وإما بالإقراض المحلي بدرجة تؤدي إلى سحب مبالغ نقدية من التداول، والحد من التضخم^(٧٩)، في الوقت الذي يجب أن تتواصل فيه الجهود لخلق جو من الثقة يشجع شعوب الشرق الأوسط على الاستثمار، والعمل على تعبئة الموارد المحلية لخدمة التنمية^(٨٠).

كذلك اهتمت الولايات المتحدة وإنجلترا بحث دول الشرق الأوسط على كسب مزيد من الدولارات لدفع عملية التنمية بالعمل على زيادة الصادرات- من البترول، والتمور، والقطن، والصوف، والبن، والفوسفات- إلى الولايات المتحدة الأمريكية، واتخاذ إجراءات مالية وتقنية لتحسين نظام التحويلات الأجنبية، ووقف تسرب العملات الصعبة التي تحققها دول المنطقة إلى الخارج، والحد من التحركات غير المشروعة للأموال بالسوق السوداء، وتشجيع مصادر التمويل الدولية- كصندوق النقد الدولي International Monetary Fund، والبنك الدولي International Bank، وبنك الصادر والوارد الأمريكي Bank Export and Import - ورأس المال الأجنبي الخاص، لاسيما الأمريكي، على المشاركة في مشروعات التنمية الإقليمية في الشرق الأوسط^(٨١).

ولما كان إقدام مؤسسات الإقراض الدولية على المشاركة في مشروعات التنمية بالشرق الأوسط يحتاج إلى توفير الضمانات والثقة، فقد اتجه البريطانيون والأمريكيون إلى تقديم قروض نقدية مباشرة لدول المنطقة، جاءت بدون فوائد- للأردن- إذا وُجهت لمشروعات تنمية تساعد في إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين. كذلك شارك البريطانيون والأمريكيون في القروض التي كان البنك الدولي يعتزم تقديمها إلى دول المنطقة، ودعم طلبات تلك الدول لدى البنك للحصول على قروض لإعادة البناء والتنمية^(٨٢).

وحتى لا يتردد البنك الدولي وغيره من البنوك الغربية في إقراض حكومات الشرق الأوسط بدعوى عدم توافر الضمانات، فقد تدخل البريطانيون والأمريكيون لإزالة مخاوفها

وتشجيعها على التوسع في إقراض حكومات الشرق بالبحث عن ضمانات من جانبها تؤمن للجهات المقرضة وأصحاب رؤوس الأموال الأجانب استرداد أموالهم وديونهم نقدًا، ومن ثم الإقدام على منح حكومات المنطقة قروضًا كبيرة تمكنها من الشروع في خطط التنمية الاقتصادية، والاستمرار فيها^(٨٣).

هذا في الوقت الذي واصل فيه البريطانيون والأمريكيون حث حكومات المنطقة على قبول الاقتراض من الخارج بفوائد معقولة، وتوفير ضمانات للاستثمارات الأجنبية تسمح لها بالعودة إلى بلدانها بسهولة، لاسيما بعد أن أدرك البريطانيون والأمريكيون أن مشاركة رأس المال الأجنبي في تنمية الشرق الأوسط ستظل لعشر سنوات قادمة محدودة بسبب الاضطرابات والمشاكل السياسية في المنطقة، وعدم توافر مجالات استثمارية مغرية فيها للأموال الأجنبية باستثناء مجال النفط^(٨٤).

هكذا كان اقتناع إنجلترا والولايات المتحدة بأن الحفاظ على أمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط يتوقف على حل مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين مستويات معيشة أهلها وراء انشغالها بمستقبلها الاقتصادي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وبحثها مساعدة دولها للتغلب على مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية، والتي زادت الحرب تعقيدًا بدرجة مهدت الطريق أمام الاتحاد السوفيتي لاستغلالها في اختراق المنطقة، وتهديد المصالح الأنجلو-أمريكية فيها.

ولما كان سعي الاتحاد السوفيتي لاختراق منطقة الشرق الأوسط، وكسر سياسة الحصار التي بدأ الغرب في فرضها عليه؛ للحيلولة دون وصوله إلى المياه الدافئة، قد تزامن مع استمرار دعم الغرب للمشروع الصهيوني في المنطقة، لذا اهتم الغرب بإجراء تنمية شرق-أوسطية رأى أن نجاحها يرتبط بتنفيذها على النمط الغربي، وعلى أساس إقليمي، لاسيما بعد أن نجح مركز تموين الشرق الأوسط في خلق وحدة اقتصادية شرق أوسطية إبان الحرب، مكنتها من

تحقيق الاكتفاء الذاتي لها، ومواجهة المشكلات الاقتصادية التي نتجت عن الحرب.

وتمحورت الخطة الإقليمية للتنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط حول القطاع الزراعي بعد أن أثبتت الدراسات التي أجريت على المنطقة لتحديد طبيعة تنميتها أن قطاع الزراعة من أسهل القطاعات الاقتصادية تنمية في المنطقة، وأسرعها تحقيقاً للأهداف المرجوة من وراء عملية التنمية الشرق- أوسطية، والتي تجلت في ربط المنطقة بالغرب، وضمان سيطرته الاقتصادية عليها، ومن ثم الاحتفاظ بمصالحه الاستراتيجية والنفطية فيها.

كذلك استهدفت التنمية الإقليمية للمنطقة تحصينها ضد الشيوعية، والمحاولات السوفيتية لاختراقها، وكذلك حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، ثم خلق تجمع إقليمي اقتصادي شرق- أوسطي يستوعب الكيان الصهيوني الذي يجب أن يتحول بمساعدة الغرب إلى قاعدة له، يسيطر عليه اقتصادياً وسياسياً.

وحتى تضمن بريطانيا والولايات المتحدة تحقيق هذه الأهداف من وراء التنمية الإقليمية للشرق الأوسط، فقد اتجها إلى توفير الخبرات اللازمة لدول المنطقة، ومساعدتها في امتلاك الإمكانيات المالية التي تمكنها من الشروع في خطط التنمية، ومواصلة تنفيذها؛ وذلك بتوفير الضمانات، وخلق جو من الثقة في المنطقة يشجع الجهات المقرضة والمستثمرة في الغرب على الإسراع بالمشاركة في مشروعات التنمية الشرق- أوسطية.

هوامش البحث:

- (1) F.R.U.S., 1947, Vol v, Memorandum prepared in the Department of state, Washington, Undated, p 559; B Ryson, A. Thomas: seeds of Middle East During world war 11, U.S.A 1981., pp. 162,164,166, 170.
- (2) F.R.U.S., 1947, Volv, Memorandum of Conversation Director the office of Near East and African Affairs, Henderson, London, 9 Sep, 1947, p. 504; Ibid, Memorandum prepared in the Department of state, Washington, Undated, p. 544.
- (3) c.o. 732/87/10, Middle East Long Term Policy, Undated, p 1.
- (4) F.O. 141 / 1315, Minute sheet, from Johnson, 11th May 1948, p. 1; F.R.U.S., 1947, Volv, Memorandum of conversation Director the Office of Near East and African Affairs, Henderson, London, 9 Sep., 1947, p. 504.
- (5) F.O. 371 / 6804/, Meeting of Oct 23, 1947, Washington Talks on Middle East and Eastern Mediterranean, p. 16.
- (6) F.R.U.S., 1947, volv, Memorandum prepared in the Department of State, Washington, Undated, p. 545.
- (7) Ibid, p. 544; F.o 141/ 1222, Note by Financial Counselor, 29 th April, 1947, p. 4.
- (8) F.R.U.S., 1947, Volv "Introductory paper on the Middle East Submitted Informally by the U.K Representaties, Washington, Undated, p. 575; F.o. 141/1315, From Rodgers to Jeddah, 18th Aug. 1948.
- (9) F.R.U.S., 1947, Volv, Memorandum prepared in the Department of State, Washington, Undated, p. 545; Ibid Memorandum of conversation Director the Office of Near East and African Affairs. Henderson, London, 9 Sep., 1947, p. 504; F.o. 371/ 61114. Washington Talks Middle East and Eastern Mediterranean 1947, Subversive activities in the Middle East, p. 60.
- (10) C.O. 732/ S7/10, Extract from Conclusions of Meeting of the War-cabinet held in the prime Minister's Rom., House of Commons, 14th July / 943, p. 2.
- (11) C.O. 732 / 87/10, Middle East Long Term Policy, undated, pp. 1-2; F.O. 141/1378, Note to the chairman of the official committee on Economic

Development (overseas) from the chairman of the Middle East (official) committee, 10th Aug. 1949, p. 2; Ibid, Middle East Development, Immediate objectives, undated, p. 4; Rid 141 / 1315, Summary Memorandum of Informal conversation relating to social and Economic Affairs with Middle East, Washington, Oct 23-30, 1947, pp. 1-2: .R.U.S., 1947, volv, Memorandum prepared in the Department of State "British and American Position" Washington, Undated, p. 516.

⁽¹²⁾F.O. 141/ 1378, Note to the chairman of the official committee on Economic Development (overseas) from the chairman of the Middle East (official) committee, 10th Aug. 1949, p. 3; c.o, 732 /87/ 10, Middle East Long Term policy, undated, pp. 1-2.

⁽¹³⁾F.O. 141/1315, Summary Memorandum of Informal conversation Relating to social and Economic Affaris in the Middle East, Washington, Oct.23-30, 1947, p.1-2; Ibid, From F.O. to secretary of state, 6th April 1948, p.2; C.O.732/88/26, Telegram from F.O. to Cairo, 29th Arpil 1944, p.4.

⁽¹⁴⁾C.O.732/88/26, Telegram from F.O. to Cairo, 29th Arpil 1944, p.4.

⁽¹⁵⁾Ibid, p.5; C.O 732/87/10, Middle East Long Policy, undated, p.2.

⁽¹⁶⁾F.R.U.S., 1943, British Proposals for Conversation Between officials of the American and British Government concerning the Near East, Washington Oct., 30, 1943, p.4; C.O. 732/87/10, Extract From Conclusions of Meeting of the war cabinet held in the prime Minister's Rom, House of commons, 14th July, 1943, p.1-2.

⁽¹⁷⁾F.R.U.S., 1947, volv, Memorandum of conversation Director office of Near East and African Affairs, Henderson, London, 9 Sep. 1947, p. 504; Ibid, Memorandum prepared in the department of State "the British and American position", Washington, Undated, p. 512.

⁽¹⁸⁾F.O. 141/1378, Note to the chairman of the official committee on Economic Development (overseas) from the chairman of the Middle East (official) committee, 10th Aug. 1949, p. 1: Ibid, Middle East Development, Immediate

- objectives, undated, p 2; F.R.U.S, 1947, volv, Memorandum prepared in the Development of state Washington, undated, pp. 559 - 560.
- (19) F.O. 371/96956. Note of a meeting held at the F.o an April 24th - 1952. with Mr. Darsey Steven's of the International Bank, p 1.
- (20) F.O. 371/ 61114, Washington talks on Middle East and Eastern Mediterranean 1947, Subversive activities in the Middle East, pp. 59.
- (21) Ibid. p. 60; F.R.U.S., 1944, Draft memorandum to president Truman, Washington, undated, p. 46.
- (22) F.O. 371/ 61114. Washington talks on Middle East and Eastern, subversive activities in die Middle East, 1947 pp.50, 59; F.R.U.S 1947, vol v. Memorandum prepared in the Department of State, Washington, undated, p. 532.
- (23) F.R.U.S, 1944, Draft Memorandum to president Truman, Washington, undated, p. 47; F.o. 371/68041, Meeting of Oct. 27, 1947, Washington talks on Middle East and Eastern Mediterranean, p. 13.
- (24) عبد الملك خلف التميمي: الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، المغرب العربي، فلسطين، الخليج العربي، دراسة تاريخية مقارنة، عالم المعرفة (٧١)، الكويت ١٩٨٣، ص ١٥٠٩.
- (25) أحمد عبد الرحيم مصطفى: الولايات المتحدة والمشرق العربي، عالم المعرفة "٤" الكويت ١٩٧٨، ص ٨٤.
- (26) Development Immediate Objectives, p. 7 F.O. 141/ 1378, Middle East
؛ احمد عبد الرحيم مصطفى: مرجع سابق، ص ٨٥.
- (27) F.O. 141/ 1378, Middle East Development Immediate Objectives, p 1, Ibid, Note to the chairman of the official committee on Relating to social and Economic Affairs in the Middle East, Washington, Oct. 23 - 30, 1947, p. 1-2; Ibid, From F.o to secretary of state, 6th April 948, p. 2; 0.0 732 /88/ 26, Telegram from F.o to Cairo, 29 th April 1944, p. 1.
- (28) F.O. 141/ 1378, Middle East Development, Immediate objectives, p. 7; Ibid, 371/ 68041, Washington Talks on Middle East and Eastern Mediterranean, Meeting of OcL 27, 1947, p. 13.
- (29) F.R.U.S., 1949, Talks at Washington between the U.S. and the U.K on Political

and Economic Subjects Concerning the Near east, Memorandum, conversation, by the secretary of state, Washington, April 4,1949, p.51.

⁽³⁰⁾F.O. 371/ 9695, Note of Meeting held at the F.o an Aril 24th 1952; with Mr. Darsey Steven's of the International Bank, p 2.

⁽³¹⁾ رؤوف عباس: التطلعات الأمريكية تجاه المنطقة العربية إبان الحرب العالمية الثانية، المجلة التاريخية المصرية، المجلد ٣٥، ١٩٨٠، ص ٣٢١، ٣٢٩.

⁽³²⁾ عبد الهالك خلف التميمي: المرجع السابق، ص ١٣٢.

⁽³³⁾F.O 141/1442/ 1077/ 1/516, Letter to F.o, 27th Feb. 1951

⁽³⁴⁾Ibid, 141/1378, Relation with ISRAEL, From J.M. Trout Beck, 25th July 1949, pp. 2-3.

⁽³⁵⁾F.R.U.S, 1949, Talks at Washington between the U.S and the U.K on political and Economic subjects concerning the Near East, Memorandum of conversation, by the secretary of state, Washington, 4 April, 949, p. 51.

⁽³⁶⁾Ibid, 1947, vol v, Memorandum prepared in the Department of State, Washington, undated, p. 545.

⁽³⁷⁾F.O. 141/ 1373, Note to the chairman of the official committee on Economic development (overseas) from the chairman of the Middle East (official) committee, 10th Aug. 1949, p 1.

⁽³⁸⁾Ibid. Middle East Development, Immediate Objectives, undated, pp. 7-8.

⁽³⁹⁾F.O. 371/68041, Meeting of Oct. 28 - 1947, Washington Talks on Middle East and Eastern Mediterranean, p. 15.

⁽⁴⁰⁾F.O. 141/1378, Note to the chairman of the official committee on Economic Development (overseas) from the chairman of the Middle East (official) Committee, 10 th Aug. 1949, p 1, Ibid, Middle East Development, Immediate Objectives, p 1.

⁽⁴¹⁾F.R.U.S., 1947, volv. Memorandum prepared in the Department of ع ١ state, Washington, undated, p. 547.

⁽⁴²⁾F.R.U.S, 1947, volv, Memorandum prepared in Department of State Washington, Undated, p. 547: F.O., 371/ 61114, Washington Talks on Middle

East and Eastern Mediterranean 1947, political and Economic questions relating to Yeman, p. 45.

⁽⁴³⁾F.O. 141/1378, Middle East Development, Immediate Objectives, p. 1

⁽⁴⁴⁾Ibid, pp. 2-3.

⁽⁴⁵⁾Ibid, p. 9; F.R.U.S, 1947, volv, Memorandum prepared in the department of state, Washington, Undated, p. 545.

⁽⁴⁶⁾F.O.141/1378.Middle East Development, Immediate objectives, p5.

⁽⁴⁷⁾P.O. 141/1378, 1754/17/4946, Middle East Development, Immediate objectives, Annex A1; Annex A2; F.o. 371/ 68041, Meeting of Oct 23, 1947, p. 4; F.R.U.S., 1947, volv, Memorandum of conversation Director the office of Near East and African Affairs, Henderson, London, 9 Sep. 1947, p. 501.

⁽⁴⁸⁾F.O. 141/1222, Note by Financial Counsellor, 29th April, 1947, p. 6; Ibid 371/ 68041, Meeting of Oct 23, 1947, p. 5; Ibid, Meeting of Oct 24,1947, p. 9.

⁽⁴⁹⁾F.O. 371/96956, Note of a Meeting held at the F.O. an April 24th 1952, with Mr. Darsey Steven's of the International Bank pp. 2-3. F.R.U.S, 1947, volv, Memorandum prepared in the Department of state, Washington, undated, p. 547.

⁽⁵⁰⁾F.O. 371/96950, Note a Meeting held on the F.O. an April 24th 1952, with Mr. Darsey Steven's of the International Bank, p 3; F.R.U.S., 1947. Memorandum prepared in the Department of state, Washington, Undated, p. 546.

⁽⁵¹⁾F.R.U.S, 1947, vol v, Memorandum prepared in the Department of state Washington, undated, p. 546; F.o. 141/1378/754/17/4946, Middle East Development Immediate Objectives, Annex A1, A2.

⁽⁵²⁾F.O. 371/68041, Washington Talks on Middle East and Eastern Mediterranean, Meeting of Oct. 27, 1947, pl3; Ibid, Meeting of Oct. 24,1947, p. 8.

⁽⁵³⁾F.O. 371/6804, Washington Talks Middle East and Eastern Mediterranean p.15.

⁽⁵⁴⁾F.R.U.S. 1947, vol v. Memorandum prepared in the Department of state, Washington, undated, pp 549, 545.

⁽⁵⁵⁾Ibid, p. 546 .

- ⁽⁵⁶⁾ Ibid, pp 546; F.o. 141/1378, Middle East Development Immediate objectives, Annex Al, A2.
- ⁽⁵⁷⁾ F.o. 371/96956, Note of a Meeting Held at the F.o. an April 24th 1952. with Mr. Darsey Stevens of the International Bank, p 1, Ibid 141/ 1378/ 754/ 17/ 4946, Middle East Development, Immediate objectives, Annex Al A2.
- ⁽⁵⁸⁾ F.O. 371/96956, Note of a meeting held at the F.o on April 24th 1952. with Mr. Darsey Stevens of the International Bank, p 1.
- ⁽⁵⁹⁾ Ibid,p.l.
- ⁽⁶⁰⁾ F.R.U.S 1947, volv. Memorandum prepared in the Department of state Washington, Undated, p. 547; F.o. 141/ 1378, Middle East Development Immediate objectives, Annex Al, A2.
- ⁽⁶¹⁾ F.O. 371/68041, Washington Talks on Middle East and Eastern Mediterranean, Meeting of Oct 27, 1947, p 14.
- ⁽⁶²⁾ Ibid, 141/ 1378, Middle East Development, Immediate objectives, Annex Al. Annex A2; Ibid 371/96956, Note of a Meeting held at the F.O. on April 24 th 1952, with Mr. darsey Steven's of the International Bank, p3.
- ⁽⁶³⁾ F.o. 371/68041, Washington Talks on Middle East and Eastern Mediterranean, Meeting of Oct 27, 1947, p 12.
- ⁽⁶⁴⁾ Ibid,141/1222, Dispatch From Ronald to F.O., 25 June 1947, p. 6.
- ⁽⁶⁵⁾ Ibid, 141/ 1378, Middle East development. Immediate Objectives, p. 6.
- ⁽⁶⁶⁾ Ibid 371/68041, Washington Talks on Middle East and Eastern Mediterranean, Meeting of Oct. 23 - 1947; Ibid 141/1378, Note to the Chairman of the official committee on Economic Development (overseas) from the chairman of the Middle East (official) committee, 10th Aug. 1949, p 1.
- ⁽⁶⁷⁾ F.O. 141/ 1444, Egyptian Treaty Revision and our position in the Middle East 3-9- 1945, pp. 3 - 4.
- ⁽⁶⁸⁾ F.O. 141/1315, Summary Memorandum of Informal conversation Relating to Social and Economic Affairs in the Middle East, Washington, Oct 23 - 30, 1947.

- (69) F.R.U.S, 1947, volv, Memorandum prepared in the Department of state, Washington, undated, pp. 545,551.
- (70) F.O. 141/ 1315, Summary Memorandum of Informal Conversation Relating to Social and Economic Affairs in the Middle East, Washington, Oct. 23 - 30, 1947, p 3.
- (71) F.R.U.S, 1947, volv. Memorandum of Conversation by Director of the office of Near East and African Affair, Henderson, London, Sep. 9-1949, p. 504.
- (72) F.O. 371/ 68041, Washington Talks on Middle East and Eastern Mediterranean, Meeting of Oct. 27, 1947, p. 11.
- (73) F.R.U.S, 1947, volv. Memorandum prepared in the Department of state, Washington, undated, p. 537; F.o 371/ 68041, Washington Talks on Middle East and Eastern Mediterranean, Meeting of Oct. 24. 1947, p. 9; Ibid, Meeting of Oct. 27, 1947, p 12.
- (74) F.R.U.S. 1947, volv. Memorandum prepared in the Department of state, Washington, undated, p. 558.
- (75) F.O. 371/68041, Washington Talks on Middle East and Eastern Mediterranean, Meeting of Oct. 27, 1947, p. 12.
- (76) F.R.U.S. 1947. volv. Memorandum prepared in the Department of State, Washington, undated, pp 548 - 549.
- (77) F.O. 371/ 68041, Washington Talks on Middle East and Eastern Mediterranean, Meeting of Oct. 27, 1947, p 17.
- (78) أحمد عبد الرحيم مصطفى: المرجع السابق، ص ٤٤.
- (79) F.O.141/1378, Middle East Development, Immediate objectives, undated, p 6.
- (80) F.O. 371/68041, Washington Talks on Middle East and Eastern Mediterranean, Meeting of Oct. 23, 1947, pp. 3-4.
- (81) F.R.U.S., 1947, volv. Memorandum prepared in the Department of state, Washington, undated, p. 550: F.O., 141/1315, Summary Memorandum of Informal conversation Relating to Social and economic Affairs in the Middle East, Washington, Oct. 23-30, 1947, p 31, F.o. 371/ 68041, Washington Talks

on Middle East and Eastern Mediterranean, Meeting of Oct. 27, 1947, p 16.

⁽⁸²⁾ F.O. 141/ 1378, Note to the chairman of the official committee Economic Development (overseas) from the chairman of the Middle East (official) committee, 10th Aug. 1949, p 2-3.

⁽⁸³⁾ Ibid, Middle East development Immediate Objectives, undated. 7.

⁽⁸⁴⁾ F.O. 371/68041, Washington Talks on Middle East and Eastern Mediterranean, Meeting of Oct. 23, 1947, p 3; Ibid 141/ 1315, Minute sheet, from Johnson, 1 lth ,May 1948, p. 8.